



أكاديمية الدين الخالص
كينيا - ممباسا
DEEN KHAALIS ACADEMY
KENYA - MOMBASA

مصطلح الحديث

للصيف الأول الثانوي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
إدارة التوجيه والنماذج

قال الإمام عبد الله بن المبارك: "إِسْنَادُ مَنْ دِينِهِ وَلَوْلَا إِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ"

مِنْ أَطْبَارِ الْإِسْنَادِ فِي عِلْمِ الرِّصَالِ

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

السَّيِّحُ عَبْدُ الْمُحْسِنِ الْعَبَّادِ

المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً

السَّيِّحُ عَبْدُ الْكَرِيمِ مَرَادٍ

المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً

مُنَازَعَةٌ بِحَسَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد فهذه مذكرة في علم الاصطلاح وفق المنهج المقرر في المعهد الثانوي التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، استقيناها من كتب أئمة هذا الشأن معرفين فيها كل نوع من أنواع الحديث بأسلوب سهل وعبارة واضحة فجاءت والحمد لله مشتملة على مهمات الفن مع الاختصار غير المخل ودون التطويل الممل ، وسميناها «من أطيب المنح في علم المصطلح» .

والله سبحانه نسأل أن ينفع بها طلاب العلم فإنه على كل شيء قدير . وبالإجابة جدير .

المؤلفان

مقدمة في تاريخ علم المصطلح ونشأته

كانت العلوم الإسلامية قد دوت ودون معها علم مصطلح الحديث وأصوله ، إلا أن ذلك التدوين كان في أنواع مفرقة في غضون كتب العلم كالرسالة والأم كلاهما للإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، ومقدمة صحيح مسلم وآخر جامع الترمذي .

فلما كانت المائة الرابعة من الهجرة ، وفيها نضجت العلوم والفنون واستقر الاصطلاح ، أفرد القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ، المتوفى عام ٣٦٠ هـ فن المصطلح بالتأليف في حالة بدائية في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ثم توسع فيه العلماء فجاء أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ فصنف فيه «معرفة علوم الحديث» لكنه لم يهذب ولم يستوعب ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا وأبقى أشياء للمتعب .

ثم جاء الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ فصنف في قوانين الرواية «الكفاية» وفي آدابها «الجامع لأدب الشيخ والسامع» وكتب مفردة في أكثر فنون الحديث وأصبح كل من جاء بعد الخطيب عيالا على كتبه كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة .

ثم جاء القاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ فجمع في ذلك «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» .

ثم أبو حفص عمر الميانجي المتوفى سنة ٥٨٠ هـ فألف جزءا أسماه «ما لا يسع المحدث جهله» وبعد هؤلاء وغيرهم جاء الحافظ

أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٣هـ فجمع لما ولي تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية المعروفة «بدار الحديث» كتابه «علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح» فهذب فنونه وأملأه شيئاً فشيئاً واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف العلماء عليه وساروا بسيره فمنهم المختصر له كالنووي في إرشاده والبلقيني في محاسنه، ومنهم الناظم له كالعراقي في ألفيته، ومنهم المستدرك والمعارض.

هذا ومن أنفع الكتب المختصرة : نخبة الفكر في مصطلح الاثر للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ وقد شرحها كثيرون منهم الحافظ نفسه، وابنه محمد بن أحمد بن حجر وعبدالرؤف المناوي ومحمد صادق بن عبد الهادي السندی.

وكذلك نظم النخبة جماعة منهم شهاب الدين أحمد الطوفي المتوفى سنة ٨٨٣هـ ومحمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ .

ومن أخصر المختصرات : المنظومة البيقونية، للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي ومن شرحها النواب صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧هـ وأسماء «العرجون في شرح البيقون» .
ومن الكتب المحررة «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي وفتح المغيث شرح الألفية للسخاوي، وتوضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار للصنعاني، وقواعد التحديث لجمال الدين القاسمي» وتوجيه النظر للجزائري .
فجزى الله الجميع خير الجزاء .

مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ وَمَوْضُوعُهُ وَثَمَرَتُهُ

تعريفه : هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .

موضوعه : السند والمتن من حيث القبول والرد .

ثمرته وغايته : تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث .

الحديث والخبر والأثر واصطلاحات أخرى

الحديث : لغة الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس، واصطلاحاً هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي .

الخبر : لغة النبأ واصطلاحاً قيل مرادف للحديث وقيل هما متباينان فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره .

الأثر : لغة بقية الشيء واصطلاحاً : ما روى عن الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال، وقيل الأثر مرادف للحديث .

الحديث القدسي : هو ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل .

والفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن ، أن القرآن معجز بلفظه ، ومتعبد بتلاوته ، ويشترط في إثباته التواتر . والحديث القدسي لا يوصف بالإعجاز ولا يتعبد بتلاوته ولا يشترط في ثبوته التواتر ، والأحاديث القدسية أكثر من مائة حديث منها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . الحديث .

ولروايته صيغتان :

١ (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل .

٢ (قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم . والمعنى واحد .

السند : بفتح النون لغة المعتمد واصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن .

المتن : بالسكون لغة ما صلب وارتفع من الأرض .
واصطلاحاً : ما ينتهي إليه السند من الكلام .

وسمي بذلك لأن المسند يقوى الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله .

الإسناد - له معنيان :

١ (عزو الحديث إلى قائله مسنداً .

٢ (سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن ، وعلى هذا يكون مرادفاً للسند .

المسند : بفتح النون له معنيان :

(١) كل كتاب جمع فيه مرويات صحابي أو أكثر على حدة كالمسند للإمام أحمد رحمه الله ومسند عبدالله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرسوسي .

(٢) الحديث المرفوع المتصل سنداً .

المسند بكسر النون : هو من يروي الحديث بسنده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية .

المحدث : هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من المرويات وأحوال رواتها .

الحافظ : هو مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين وقيل الحافظ أرفع درجة من المحدث بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهره .

تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد .

الخبر المتواتر

المتواتر مأخوذ من التواتر وهو التتابع واصطلاحاً ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب .

تقسيم الخبر المتواتر

الخبر المتواتر نوعان : لفظي ومعنوي .

١ (المتواتر اللفظي : هو ما تواتر لفظه ومعناه . ومثاله حديث : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . رواه نيف وسبعون صحابياً .

المتواتر المعنوي : هو ما تواتر معناه دون لفظه .
وأمثله كثيرة منها : حديث المسح على الخفين وحديث عذاب القبر .

شروط المتواتر

شروط المتواتر أربعة وهي :

- ١ (أن يرويه عدد كثير .
- ٢ (أن يوجد هذا العدد في جميع طبقات السند .
- ٣ (أن تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب .
- ٤ (أن يكون مستند خبرهم الحس .

هذا والمعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري ، وهو الذى يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه وقيل : لا يفيد إلا العلم النظرى ، وليس بشئ لأن العلم بالتواتر يحصل لمن ليس له أهلية النظر مثل العامى .

أخبار الأحاد

الأحاد : جمع أحد بمعنى الواحد ، وخبر الواحد لغة ما رواه شخص واحد واصطلاحاً هو : ما لم تتوفر فيه شروط المتواتر .
وهو يفيد الظن وقيل العلم وأما العمل به فهو متعين قطعاً .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى : إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا .

تقسيم الأحاد

ينقسم الخبر الواحد إلى : مشهور وعزيز وغريب .

(١) الخبر المشهور : لغة ما اشتهر على الألسنة وإن كان كذبا .

كحديث : حب الوطن من الإيمان . وحديث : يوم صومكم يوم نحركم . واصطلاحاً هو : ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر .
وسمي بذلك لشهرته ووضوحه ويسميه بعضهم : المستفيض وقيل المستفيض أخص من المشهور إذ يشترط فيه استواء طرفي سنده في العدد .

ومن أمثله حديث : من دل على خير فله مثل أجر فاعله . رواه مسلم . وحديث : العجلة من الشيطان . حسنه الترمذی .

(٢) الخبر العزيز : هو ما يرويه اثنان ولو في طبقه .

ومثاله ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه والبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده .

وسمى عزيزاً إما لقوته حيث جاء من طريق أخرى ، أو لقلته وندرته . من عزَّيْزٌ بكسر العين في المضارع عزاً وعزة بكسرهما وعزاة صار عزيزاً أي قوياً ، والشئ قل فلا يكاد يوجد .

هذا ولا يشترط في صحة الحديث أن يكون عزيزاً عند الجمهور

خلافاً لمن زعم ذلك كأبى على الجبائي وابن العربي والحاكم . قال
الصنعاني في نظم النخبة :
وليس شرطاً للصحيح فاعلم ، وقيل شرط وهو قول الحاكم .
(٣) الخبر الغريب : ويسمى الفرد وهو ما رواه راو واحد .
ومثاله حديث : إنما الأعمال بالنيات .

فقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم
التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ثم رواه عن الأنصاري خلق كثير .

تقسيم الخبر الغريب

ينقسم الغريب إلى مطلق ونسبي .

(١) الغريب المطلق : ويسمى الفرد المطلق وهو : ما وقع
الغربة والتفرد في أصل سنده ، وهو طرف الصحابي ، كأن يفرد به
تابعي واحد عن صحابي ولا يتابع عليه .

ومثاله : حديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، تفرد به عبد الله
ابن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، رواه مالك في الموطأ
وقد يستمر التفرد في جميع رجال السند أو أكثرهم ، ومن مظانه مسند
البزار والمعجم الأوسط للطبراني .

(٢) الغريب النسبي : ويسمى الفرد النسبي وهو : ما وقع
الغربة والتفرد في أثناء سنده ، كأن يفرد به تابع التابعي ، أو من دونه
من الرجال ، وسمي بذلك لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص
معين ، وقد يكون الحديث مشهوراً .

ومثاله : حديث مالك عن الزهري ، عن أنس رضى الله عنه ،
أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر ، رواه
الشيخان .

قال الحافظ : واطلاق الفرد على النسبي قليل وأكثر ما يطلق
الفرد على المطلق كما يطلق الغريب على النسبي بكثرة .

تقسيم الأحاد إلى مقبول ومردود

تنقسم الأحاد من : مشهور، وعزيز، وغريب، إلى مقبول،
ومردود .

الخبر المقبول وحكمه

الخبر المقبول : هو ما يحتج به .

واختلف في حكمه فالذى عليه العلماء من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء أن خبر الواحد الثقة حجة من
حجج الشرع يجب العمل به .

خبر الواحد المحتف بالقرائن وأنواعه

ولا شك أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يكون أرجح مما خلا
عنها وهو أنواع منها ما يلي :

(١) ما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما مما لم
يبلغ حد التواتر . فانه أحاط به قرائن منها جلالة الشيخين في هذا
الشأن وتقدمهما على غيرهما في تمييز الصحيح من السقم وتلقى
العلماء لكتابيهما بالقبول .

(٢) الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كحديث يرويه الإمام أحمد غير منفرد به عن الإمام الشافعي ويرويه الشافعي كذلك عن الإمام مالك ويرويه مالك عن نافع مثلاً .

(٣) الخبر المشهور : الذي له طرق مختلفة سلمت كلها من ضعف الرواة والعلل ، وهذه الأنواع لا يحصل العلم بها إلاً للعالم المتبحر في علم الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل .

تقسيم الخبر المقبول إلى صحيح وحسن

ينقسم الخبر المقبول باعتبار تفاوت رتبته إلى صحيح لذاته وحسن لذاته وصحيح لغيره وحسن لغيره .

الصحيح لذاته

الصحيح لذاته : ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ .

شرح التعريف :

العدل : هو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة والسالم أيضاً مما يخل بالمرءة .

ويخرج بقيد العدل : الكاذب والمتهم بالكذب والفساق والمبتدع والمجهول .

والضبط : الحزم في الحفظ وهو نوعان :

(١) ضبط صدر وهو : أن يثبت الراوي ما سمعه في صدره

بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

٢) ضبط كتاب وهو : أن يصون الراوي كتابه ويحفظه لديه منذ سمع فيه وصححه حتى يؤدي منه .

ويخرج بقيد تام الضبط : الواهم وفاحش الغلط وكثير الغفلة والمخالف للثقاة وسىء الحفظ وخفيف الضبط .

ويحترز بمتصل السند عما لم يتصل سنده كالمعلق ونحوه .

ويخرج بقيد غير متصل ولا شاذ : الخبر المعل والخبر الشاذ .

والمعل : لغة ما فيه علة واصطلاحاً ما فيه علة خفية قاذحة في صحة الخبر مع أن الظاهر السلامة منه . والشاذ لغة المنفرد واصطلاحاً ما خالف فيه الراوي من هو أرجح منه . وله تفسير آخر سيأتى .

مراتب الصحيح

تختلف مراتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للصحة فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه .

فمن المرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة . انه أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وكإبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه ودون ذلك رتبة كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضى الله عنهما ودون ذلك في الرتبة كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه .

ويلتحق بهذا التفاضل تقسيم الصحيح إلى سبعة أقسام

وهي :

- ١ - ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم .
- ٢ - ما انفرد به البخاري .
- ٣ - ما انفرد به مسلم .
- ٤ - ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .
- ٥ - ما كان على شرط البخاري .
- ٦ - ما كان على شرط مسلم .
- ٧ - ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما .

شرط الشيخين

لم ينقل عن الشيخين البخاري ومسلم شرط شرطاه وعيناه، وإنما تتبع العلماء الباحثون عن أساليبيهما وطريقتيهما حتى تحصل لهم مما ظنوه شروطاً لهما فلذا اختلفوا فيه .

ونذكر هنا ما قاله النووي وارتضاه الحافظ في النخبة وهو :

المراد بشرط الشيخين أو أحدهما : أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم .

الحسن لذاته

الحسن لذاته : ما رواه عدل خف ضبطه متصل السند غير معل ولا شاذ، فهو جامع لشروط الصحيح لذاته غير أن الضبط خف في بعض رواته ويشارك الصحيح أيضاً في الاحتجاج به .

والحسن على مراتب مثل الصحيح قال الحافظ الذهبي :
أعلى مراتب الحسن حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده .

الصحيح لغيره

الصحيح لغيره : هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، فبذلك
يقوى ويرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح، لكن لا لذاته بل
لغيره .

ومثال ذلك : حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي
سلمة، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .
قال الترمذي بعد أن أخرج الحديث : وحديث أبي هريرة إنما صح
لأنه قد روي من غير وجه .

هذا وليعلم ان التمثيل ليس لمطلق الحديث بل بقيد كونه من
رواية محمد بن عمرو وإلا فالحديث رواه الشيخان من غير طريقه .

وقال ابن الصلاح : محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين
بالصدق والعدالة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم
من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وعدالته، فحديثه حسن
من هذه الجهة .

الحسن لغيره

الحسن لغيره هو الخبر المتوقف عن قبوله كرواية المستور ونحوه
إذا توبع بمثله أو أقوى منه .

فأصله ضعيف ، وإنما طرأ عليه الحسن بما عضده من المتابع .
ومثال ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه : لا
ضرر ولا ضرار . رواه الدارقطني والحاكم .
فالحديث له طرق لا يخلو كل منها من مقال ولكن يقوي بعضها
بعضاً ولذلك حسنه النووي وابن الصلاح .

قول الترمذي وغيره : حديث حسن صحيح

وقد تستشكل العبارة المذكورة لأن الحسن قاصر عن درجة
الصحيح ، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد ؟
وقد أجاب الحافظ عن ذلك : بأن الحديث الذي أطلق عليه
الوصفان الحسن والصحة معاً لا يخلو : إما أن يكون غريباً تفرد به راو
واحد أولاً ، فعلى التقدير الأول يكون سبب الجمع بين الوصفين
تردد ذلك الإمام فيمن انفرد به هل كان ضابطاً فحديثه صحيح أو كان
خفيف الضبط فحديثه حسن ، وتقدير العبارة : حسن أو صحيح
ويكون دون ما قيل فيه : صحيح بالجزم .

وعلى التقدير الثاني وهو كون الحديث غير فرد يكون ذلك
الجمع باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن .
فأطلق عليه الوصفان باعتبار إسناديه . ويكون أقوى مما قيل
فيه : صحيح فقط .

مثال ذلك حديث : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة .

رواه الشيخان من طريق صحيح وأخرجه الترمذي أيضا من طريق محمد بن عمرو المذكور وهو مختلف في تصحيح حديثه وتحسينه فأطلق عليه الترمذي الحسن والصحة معا.

وقال الحافظ ابن دقيق العيد : لا منافاة بين الحسن والصحة إلا حيث انفرد وصف الحسن أما إذا بلغ الحديث درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة لأن وجود الدرجة العليا لا ينافي وجود الدنيا فيصح أن يقال : حسن باعتبار الصفة الدنيا وصحيح باعتبار الصفة العليا.

قول الترمذي : حسن غريب

وقد أنكر بعضهم على الإمام الترمذي جمعه بين الحسن والغريب، إذ الحسن عنده ما روي من غير وجه، والغريب ما تفرد به راو واحد. وقد أجاب الحافظ بن حجر بما ملخصه : إن اصطلاح الترمذي هذا ينصب ويحمل على كل حديث وصفه الترمذي بالحسن فقط.

وأما ما وصفه بالحسن والغرابة معاً فالمراد به الحسن على اصطلاح الجمهور ولا منافاة بين الحسن والغريب على اصطلاحهم. وقال الشيخ ابن تيمية رحمه الله : الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قال، فإن أهل الحديث قد يقولون : هذا الحديث غريب، أي من هذا الوجه وقد يصرحون بذلك فيكون الحديث عندهم صحيحا معروفا من طريق فإذا روى من طريق آخر كان غريبا من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحا معروفا.

فالترمذي إذا قال : حسن غريب ، قد يعني بذلك انه غريب من ذلك الوجه لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن .

زيادة الثقة وتقسيم الخبر إلى محفوظ وشاذ

ومما يحسن العناية به من أنواع علوم الحديث زيادات الثقات . والزيادة كما تقع في المتن تقع في السند أيضا برفع موقوف أو وصل منقطع أو نحو ذلك .

وقد قسم الزيادة الشيخ ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام وارتضاه النووي وابن حجر وغيرهما وهي :
١ - ما زاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه فهذا حكمه الرد .

وتسمى رواية الثقات أو الأوثق المحفوظ ورواية الثقة الشاذ .
إذا فالخبر المحفوظ : ما رواه الثقات أو الأوثق منافياً لما رواه الثقة .

والخبر الشاذ : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الثقات أو الأوثق منه .

مثال ذلك في السند ما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه مرفوعاً : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام .

رواه حماد بن سلمة موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً ورواه سفيان الثوري مرسلًا عن عمرو عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثوري أوثق من حماد .

فلذا قال الدارقطني في العلل : المحفوظ المرسل .

٢ - ما زاده الثقة غير مناف لرواية الثقات أو الأوثق منه . فهذا حكمه القبول ، لأنه في حكم خبر مستقل انفرد به الثقة عن شيخه . ومثال ذلك في المتن ما رواه مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة رضى الله عنه من زيادة :

فليرقه ، في حديث ولوغ الكلب ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش ، فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسهر وهو ثقة .

٣ - ما زاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أولى منه ، إلا أن هذه المنافاة تنحصر في تقييد المطلق أو تخصيص العام ، فهذا حكمه القبول على الراجح .

مثال ذلك في المتن ما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه من زيادة : أولاهن بالتراب ، في حديث الولوغ ، ورواية سائر الثقات عن أبي هريرة رضى الله عنه خالية من زيادة التريب وهذه الزيادة مقيدة لإطلاق رواية الثقات الآخرين .

الخبر المعروف والمنكر

الخبر المعروف : ويقابله المنكر وهو : ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف .

والخبر المنكر : ما رواه الضعيف مخالفا للثقة .

ومثال ذلك ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب، مصغراً،
ابن حبيب الزيات وهو ضعيف، عن أبي إسحاق عن العيزار بن
حريث عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً : من أقام الصلوات
وأتى الزكوات وحج البيت وصام رمضان وقرأ الضيف دخل الجنة .
قال أبو حاتم : هو منكر لأن الثقات روه عن أبي إسحاق عن
العيزار عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفاً ، وهو المعروف .

المتابعة وأنواعها

المتابعة لغة الموافقة ، واصطلاحاً : ان تحصل المشاركة للراوي
فى الرواية وهى نوعان :

- ١ - المتابعة التامة : وهى أن تحصل المشاركة للراوي نفسه .
- ٢ - المتابعة القاصرة : وهى أن تحصل المشاركة لشيخ الراوي
فمن فوقه من الرواة .

المتابع والشاهد والاعتبار

المتابع بكسر الباء الموحدة ويسمى تابعاً هو : الخبر المشار
للفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابي .
الشاهد : هو الخبر المشار للفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع
الاختلاف فى الصحابي .

وخص بعضهم المتابع بما حصل لفظاً سواء اتحد الصحابي أو
اختلف والشاهد بما حصل معنى كذلك ، وقد يطلق كل من المتابع
والشاهد على الآخر .

الاعتبار : هو تتبع طرق الخبر الفرد ليعلم هل له متابع أو شاهد أم لا ؟

ومثل لذلك الحافظ بما رواه الإمام الشافعي في الأم عن مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه . فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين .

فطن البعض أن الشافعي تفرد بلفظ : فأكملوا العدة ثلاثين . لأن أصحاب مالك سوى الشافعي روه بلفظ فاقدروا له . ولكن وجد للشافعي متابعة تامة وقاصرة .

فرواه الإمام البخاري في صحيحه عن عبدالله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه ، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة . ورواه ابن خزيمة في الصحيح من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده عبدالله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ : فأكملوا ثلاثين .

فهذه متابعة قاصرة .

ورواه مسلم أيضا من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : فاقدروا ثلاثين .

وله شاهد عند النسائي من طريق محمد بن حنين عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما .

المحكم ومختلف الحديث

الخبر المحكم : هو الخبر المقبول الذي سلم من معارضة مثله وحكمه وجوب العمل به ، وغالب الأخبار من هذا النوع .

مختلف الحديث : هو المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما . ومن صنف في هذا النوع : الإمام الشافعي والطحاوي وابن قتيبة .

ماذا يرجع إليه عند تعارض الخبرين المقبولين ؟

إذا تعارض خبران مقبولان وأمكن الجمع والتوفيق بينهما بغير تكلف وتعسف فلا يصار إلى غيره .

مثال ذلك : ما رواه الشيخان من حديث : فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد ، وما رواه مالك : لا يورد ممرض على مصح ، مع حديث : لا عدوى ولا طيرة ، رواه مسلم .

وظاهر ذلك التعارض حيث أمر بالفرار في الأول ونفى العدوى في الأخير ، ووجه الجمع : أن الأمراض لا تُعدي بطبعها كما كان يعتقد أهل الجاهلية وبعض الأطباء ولكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض للصحيح سببا لا عدائه مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب .

وإن لم يمكن الجمع بين الخبرين يرجع إلى التاريخ فإن علم فالتأخر هو الناسخ للمتقدم ويعمل به .

وإن جهل التاريخ وأمكن ترجيح أحد الخبرين بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالسند أو المتن فالمصير إلى الترجيح .

وإن تعذر الترجيح يتوقف عن العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه الترجيح .

النسخ وما يعرف به

النسخ لغة : الإزالة والنقل تقول : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ونسخت الكتاب إذا نقلت شيئاً يشبه ما فيه .

والنسخ شرعاً : رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه .

ويعرف النسخ بأمور منها : النص وهو الأصرح كحديث : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . رواه مسلم .

ومنها ما أخبر الصحابي بتأخره كقول جابر رضي الله عنه : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . رواه الترمذي .

ومنها ما عرف بالتاريخ

وأما ما رواه الصحابي المتأخر إسلاماً مخالفاً لما رواه الصحابي المتقدم عنه في الإسلام فلا يدل على النسخ لاحتمال سماعه عن صحابي آخر أقدم من ذلك المتقدم أو سمعه من مثله فأرسل .
والإجماع ليس بناسخ بل يدل على النسخ .

اَسْئَلَةٌ وَتَمَارِينُ

(١) تكلم موجزا عن نشأة مصطلح الحديث ثم عرفه وبين موضوعه وثمرته ثم اذكر معانى المصطلحات الآتية :

الحديث . الخبر . الأثر . الحديث القدسي . السند . المتن . الإسناد ، المسند بالفتح وبالكسر . المحدث . الحافظ .

(٢) عرف الخبر المتواتر ثم اذكر أنواعه وشروطه ثم عرف خبر الواحد لغة واصطلاحاً وأنواعه : المشهور ، والعزيز ، والغريب ، والغريب المطلق ، والغريب النسبي .

(٣) ما الخبر المقبول ، وما حكمه ، وما أنواع الخبر المحتف بالقرائن . وما الصحيح لذاته ، والحسن لذاته ، وما الذى يشتركان فيه ؟ وما أنواع الصحيح باعتبار تفاوت رتبته ، وما يراد بشرط الشيخين ؟

(٤) ما الصحيح لغيره ، والحسن لغيره ، وما وجه جمع الترمذى وغيره بين الحسن والصحيح مع أنهما وصفان متفاوتان ؟ وما وجه جمع الترمذى أيضا بين الحسن والغريب مع أن الحسن فى اصطلاح الترمذى ما جاء من غير وجه ، ومعلوم أن الغريب ما رواه راو واحد ؟

(٥) ما هي أنواع زيادة الثقة وما حكم كل نوع وما هو المحفوظ أو الشاذ والمعروف والمنكر من الأخبار ؟ وما المتابعة وما أنواعها وما هو المتابع والشاهد والاعتبار ؟ وما الخبر المحكم ومختلف الحديث وما يرجع إليه إذا تعارض خبران مقبولان ؟

